هذا الهجوم العنيف على «المفدال» لم يخفّف، في الوقت عينه، من حدّة الهجوم على وزير المالية، الذي اختار التغيّب عن جلسة الميزانية لقضاء اجازة خاصة في بريطانيا، وعلى اعضاء الكنيست من الحريديم، وخاصة رئيس لجنة المالية، الحاخام موشي زئيف فيلدمان (اغودات يسرائيل)، الذين استخدموا مختلف وسائل الضغط والابتزاز والغش، للحصول على أكبر قدر ممكن من المخصصات المالية، وعلى اعضاء الكنيست من الليكود الذين وصفهم رئيس كتلة المعراخ، عضو الكنيست حاييم رامون، بالجحر الذي يزداد اتساعاً ليفسح في المجال للفئران (الحريديم) بالتضخم والانتفاخ (**دافار**، ١٩٩١/٣/٢٢).

ابتزاز منذ تأسيس الدولة

ما شهدته أروقة الكنيست الاسرائيلي، خلال جلسة اقرار الميزانية، من «عربدة» للحصول على الاموال الخاصة للمؤسسات الدينية ليس حدثاً طارئاً على المسرح السياسي في الدولة العبرية، على الرغم من الحجم الملحوظ الذي بلغته هذه الاموال في السنوات الاخيرة. فقد استطاعت الاحزاب الدينية، منذ اقامة الدولة، استغلال موقعها الترجيحي بين موازين القوى الانتخابية في اسرائيل، من أجل الفوز بنصيب وافر من خزينة الدولة، وان كان الاسلوب مختلفاً. ففي الخمسينات والستينات، عندما كان «مباي» بحاجة الى كسب ودّ المتدينين، اتبع اسلوب الموازاة (matching)، حيث كانت التنظيمات والمؤسسات الدينية تحصل بموجبه، من خزينة الدولة، على أموال تعادل ما تجمعه هذه التنظيمات من تبرعات ومساعدات في أوساط الطوائف اليهودية في العالم. ولكن سرعان ما تبيّن ان الحكومة عاجزة عن مواصلة هذا الاسلوب، نظراً الى تدهور قيمة الليرة الاسرائيلية آنذاك، مقابل الدولار الاميركي، وبالتالي، تحوّلت الاحزاب الدينية، بطلباتها الخاصة، مباشرة الى وزير المالية آنذاك، بنحاس سابير، الذي كان يسجل في مفكرته السوداء، المعروفة، المبالغ المطلوبة، ومن ثمّ يتوجه الى الوزراء المعنيّين لكي يقتطع من ميزانية وزاراتهم هذه المبالغ. وتطور هذا الاسلوب شبه الرسمي، بحيث أصبح بامكان أعضاء الكنيست، مع اقتراب نهاية السنة المالية، تزكية المؤسسات الدينية المقرّبة اليهم، من أجل رصد أموال خاصة لها من الميزانية المقبلة، وذلك مقابل تأييد هؤلاء الاعضاء قانون الميزانية الجديدة.

الانقلاب السياسي الذي شهدته اسرائيل في العام ١٩٧٧ بخروج المعراخ، للمرة الاولى، من الحكم، وتشكيل حكومة الليكود اليمينية، برئاسة مناحيم بيغن، أحدث تغييرات، أيضاً، في اسلوب توزيع المخصصات للمتدينين، الذين ازداد نفوذهم مع سيطرة اليمين على دفّة الحكم. فقد عارض الحاخام شاخ، في ذلك الحين، اعتماد المتدينين على موافقة وزير المالية، من أجل الحصول على مخصصاتهم المالية. وتقرر، بدلاً من ذلك، تقديم قائمة بأسماء المؤسسات الدينية، لكي توزّع عليها المخصصات بموجب اتفاق خاص بين الاحزاب.

وبعد عام واحد من تطبيق هذا الاسلوب، توصّل اعضاء الكنيست من الحريديم الى أسلوب التوزيع (حالوكاه) التالي: بعد اتفاق بين وزير المالية (سيمحا ارليخ ـ أحرار) ورئيس اللجنة المالية في الكنيست (شلومو لورنتس ـ اغودات يسرائيل) يتسلم وزير الاديان آنذاك، اهرون ابو حصيرة، قائمة بالمؤسسات الدينية التي أقرتها اللجنة المالية، لكي يصرف لهذه المؤسسات مبلغ ٣٢ مليون ليرة. وفي النهاية، تمكّنت الاحزاب والمؤسسات الدينية من مضاعفة هذا المبلغ، وتحويل المجموع (٦٤ مليون ليرة) مباشرة من وزارة المالية الى هيئة عليا خاصة بالمدارس الدينية، دون الرجوع الى وزارة الاديان.

من الواضح، ان هذا الاسلوب يفسح في المجال لكثير من التجاوزات والضغوط، وبالتالي حاول مراقب حسابات الدولة، في العام ١٩٨١، فرض نوع من الرقابة وتحديد قواعد عامة، يتمّ بموجبها صرف المخصّصات للمتدينين من الوزارات المعنيّة؛ ذلك ان «الهيئات التي تقدمت بطلبات دعم حكومي لم تكن مطالبة بتعزيز هذه الطلبات بمعطيات ووثائق؛ ولم يكن هناك تنسيق كاف بين الوزارات الحكومية التي تدعم تلك الهيئات...» (تسفي زارحيا، **هآرتس**، ١٩٩١/٣/٢٢). ولكن ذلك لم يضع حدّاً للممارحكات الموسمية على توزيع المخصصات للمتدينين، الأمر الذي دفع محكمة العدل العليا الى اصدار قرار، بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩، يمنع بموجبه توزيع أموال خاصة للمتدينين بموجب اتفاق ائتلافي حكومي، واستبدال ذلك بمعايير واضحة، وموضوعية،